أثر القيمة العادلة في خاصية ملاءمة معلومات كشف الدخل

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

The Impact of Accounting Thought Direction of Fair value on the Relevance Characteristic in the Income Statement Information

"An Applied Study of a Sample of the Listed Banks Listed in the Iraqi Stock Exchange"

رنده حسن فرحان **الباحث**

أ.م.د ضياء عبد الحسين القاموسي **هيئة التعليم التقني**

المستخلص:

يتوافر لعملية القياس في علم المحاسبة أكثر من اسلوب ويستخدم في تقييم عناصر الدخل والميزانية العمومية ويعد استخدام القيمة العادلة واحده من تلك الاساليب المستخدمة في تحديد ما تستحقه الموجودات والمطلوبات بما تتضمنه من منفعة او قدرة ذاتية على الاشباع. ويهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهمية القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وأثرها في تحقيق خاصية الملاءمة كواحدة من خصائص المعلومات المحاسبية باستخدام منهجية(Kythreotis) وتعديلها بما يتناسب والبيانات المالية التي تم جمعها من المصارف العراقية (عينة البحث).

Abstract

In accounting studies, more than one method is used to measure income and balance sheets elements. One of these methods is called the fair value, which use to determine the assets and liabilities ad it includes the benefits or self-satisfaction ability. This paper aims to focus on the importance of fair value as a basis of accounting measurement and its effects to achieve the relevant characteristics by using the equation is used by (Kythreotis) in his research, And Also , Editing this equation depending on the financial data and information of Iraqi Banks as a case.

تمهيد:

تعد المحاسبة المالية نظاماً للمعلومات المحاسبية يستهدف إنتاج معلومات تتوفر فيها الخصائص النوعية وفقآ لما تناولته الإصدارات المهنية ذلك ان الغاية الأساسية من إعداد القوائم المالية هي التعرف على نتيجة النشاط للوحدات الاقتصادية وتزويد الجهات الخارجية المستخدمة والمستفيدة من هذه القوائم في اتخاذ القرارات. قد برز مفهوم القيمة العادلة كأحد اساليب القياس المحاسبي المهمة الذي يستلزم ابتداء معرفة الأسس والمفاهيم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالتقييم، ونظراً للانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية للقياس المحاسبي بدأ الاهتمام بالاتجاه نحو المحاسبة على أساس القيم العادلة وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة التي تعد من اهم خصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبي المعروضة في التقارير المالية.

١. منهجية البحث

١-١ مشكله البحث:

اشارة الدراسات الى إن اعتماد مبدأ الكلفة التاريخية في قياس عناصر الكشوفات المالية يؤدّي إلى تقديم معلومات غير ملاءمة نتيجة لوجود اختلافات بين الكلفة التاريخية والاقيام الجارية لتلك العناصر والناتج عن التضخم والتغيير في اسعار عناصر الانتاج ولذلك أصبحت الكشوفات المالية تفتقر إلى خاصيّه الملاءمة التي تعدّ احدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وبناء على ذلك تكون مشكلة البحث متمثلة بالتساؤل الاتي هل هناك أثر لاعتماد القيمة العادلة عند إعداد كشف الدخل في خاصّية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

١-٢ أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

١- دراسة أهم توجهات الفكر المحاسبية لاستخدام القيمة العادلة وجذورها التاريخية من خلال مناقشة أهم المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية الصادرة بشأن ذلك.

٢- بيان أثر استخدام مفاهيم القيمة العادلة على خاصّية الملاءمة في المعلومات المحاسبية.

١-٣ فرضية البحث:

استند البحث على فرضية اساسية: -

فرضية العدم "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة للمصارف في خاصية الملاءمة".

الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة للمصارف عينة البحث في خاصية الملاءمة"

١-٤ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارتهم وذلك من خلال بيان أثر استخدام مفاهيم القيمة العادلة في تحقيق خاصَية الملاءمة في التقارير المالية.

١-٥ مجتمع البحث وعينته: -

- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ويبلغ مجموعها 36مصرف لعام ٢٠١٨.
- **عينة البحث:** شملت عينة البحث أربعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف اشور الدولي للاستثمار، مصرف عبر العراق للاستثمار.

١-٦ وسائل جمع البيانات والمعلومات: -

اعتمد الجانب التطبيقي من الدراسة على ما يأتي: -

- القوائم المالية والتقارير السنوية للمصارف عينة البحث ولسنوات (٢٠١٦-٢٠١٢).
- الزيارات الميدانية للمصارف عينة البحث للاطلاع على السجلات المحاسبية بهدف الحصول على بيانات تفصيلية غير متوفرة في التقارير الفصلية او السنوية.
- القوانين والانظمة التي تحكم عمل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالي.٠
- المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولي (IASB) ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS).
- اعتمدت الباحثة في الحصول على بيانات القيمة العادلة فيما يخص اعادة تقييم عقارات المصارف (المباني والاراضي) على اراء الخبراء المثمنين (مكاتب تقويم مجازة)، اما بالنسبة لبقية الموجودات غير متداولة (الاثاث، آلات ومعدات، وسائل نقل) فقد اعتمدت الباحثة على الارقام القياسية الخاصة لأسعار الموجودات والتي تم الحصول عليها من وزارة التخطيط.

٢. دراسات سابقة

جدول (١) ملخص شامل بالدراسات السابقة التي تخص متغيرات البحث

عنوان الدراسة	اسم الباحث	هدف الدراسة	اهم الاستنتاجات	أهم التوصيات
دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة	ابراهيم:٢٠٠٩	التحقق من مدى وجود علاقة سببية بين كل من خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة في دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الدخل المحاسبي.	وجود علاقة معنوية بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة في دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.	ضرورة توخى الدقة والحياد عند قياس الموجودات بالقيمة العادلة من خلال تحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة.
اثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي – دراسة تطبيقية	بن مالك واخرون:٢٠١٥	محاولة التعرف على دور القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في تحسين جودة القوائم المالية للشركات محل الدراسة	إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصه الالتزامات المالية توفر معلومات ذات موثوقية عالية وقابلة للمقارنة مع نتائج الدورات السابقة	الاستمرار في تطبيق منهج القيمة العادلة لما له من دور في عكس النتائج حسب الواقع الاقتصادي.
القياس والافصاح عن القيمة العادلة لصافي أصول الوحد الاقتصادية وأهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية	حسنين:٢٠٠	توضيح دور محاسبة القيمة العادلة في قرارات المستثمرين وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، ومعرفة انعكاسات تطبيق المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة في	إن معدل العائد المطلوب من قبل المستثمر هو الذي يتوقع الحصول عليه من استثمار امواله في وحدة اقتصادية ما	ضرورة قيام الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن سياسات توزيع الأرباح سواء كان مقسوم أرباح نقدي

		ملاءمة المعلومات للقوائم المالية على قرارات المستثمرين	بغض النظر عن نوع النشاط الذي تمارسه الوحدة.	أو بشكل اسهم في تاريخ اعداد الحسابات الختامية.
Fair Value Accounting Its Usefulness to Financial Statement User	Pale: 2013	مناقشة محاسبة القيمة العادلة وفائدتها لمستخدمي القوائم المالية من خلال تحديد الخلفية النظرية لمحاسبة القيمة العادلة.	إن الأدلة التجريبية التي وفرتها الدراسة تثير بعض المخاوف بشان موثوقية عدالة تقديرات القيمة العادلة ولهذا السبب فان العودة إلى محاسبة الكلفة التاريخية في كثير من الأحيان تظهر للمناقشة، وان الكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة ينبغي ان لا تعدان متنافستين ٠	إن الكلفة التاريخية والقيمة العادلة ينبغي ان تكونان معا مما يمكنها من تقديم معلومات متكاملة ومفيدة للمستثمرين ونتيجة لذلك اعتماد قياس وإبلاغ مزدوج ينبغي النظر فيه من قبل الادارات
Fair Value Accounting understanding the issues raised by the credit crunch	Ryan,2008	تعد القيمة العادلة اسلوب لإعداد التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية لذا يجب التعرف على المعايير التي تناولت قياسات القيمة العادلة والتوجيهات الخاصة بها لمساعدة الشركات على القيام بتقديرها بسهولة ومن اجل التغلب على ازمة الائتمان مع بيان وصف مفصل لأسباب تطور الرهن العقاري	اعتقاد البعض ان استعمال محاسبة القيمة العادلة في التقييم سيؤدي إلى حدوث تذبذبات في الأسعار وزيادة أزمة الائتمان	تسمح محاسبة القيمة العادلة للشركات بتقديم مبالغ تكون اكثر موضوعية فضلاً عن قابلية هذه المبالغ للمقارنة في إطار القوائم المعدَّة على أسس المحاسبة البديلة وحتى خلال ظروف السوق المتذبذبة تسمح للشركات بتقديم تقاريرها المالية بأسلوب محدث وعلى اساس منتظم وبصورة مستمرة
The Value Relevance of Fair Value Measures for Commercial Banks: Evidences from the Chinese Bank Industries	Lijing&Bingjin2010	فحص مدى أهمية ممارسة قياس القيمة العادلة لعينة من المصارف التجارية للمدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨	هناك علاقة ايجابية بين القيمة السوقية للأسهم وخسائر الاستثمار وكذلك علاقة ايجابية بين القيمة السوقية للأسهم والأوراق المالية المعدة للاستثمار.	ارتباط القيمة السوقية للأسهم بالمعلومات المقاسة بالقيمة العادلة لذلك يجب القيام بتقديم تفسير واضح وجدي لقياسات القيمة العادلة لتحقيق مكاسب أو خسائر أكثر من غيرها من البنود الأخرى المدرجة في الشركات

٣. أطار محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمعايير المحاسبية ذات الصلة:

لقد بلورت محاولات الخروج عن محاسبة الكلفة التاريخية العديد من اسس القياس الاخرى كالتكلفة الجارية، والتكلفة الاستبدالية، والقيمة السوقية وقد اختلفت الآراء حول تطبيق هذه الاسس وامكانية المفاضلة بينها واختيار الاساس الانسب للتقييم الذي يوفر المعلومات الملاءمة والموثوقة لمستخدمي هذه البيانات بالتالي اضفاء صفة العدالة على احدى القيم .

ولا شك في أن مفهوم القيمة العادلة قد أحدث تطوراً ملحوظاً في النظرية المحاسبية التقليدية ونقلها الى افاق جديدة فهذا المدخل أحدث تغييرات جذرية في بيئة التقارير المالية ومدلولاتها في المدى الطويل، وان نتائج هذا التطور أصبح واضحا على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي ومن هذه التطورات هو ما تم بلورته وصياغته في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي اصبحت مطبقة في بداية الالفية الثالثة (صلاح، 2008:111)

٣-١ مفهوم القيمة العادلة The Concept of Fair Value:

إنَ للقيمة العادلة مفاهيم متعددة تماشت معظمها مع التطور التاريخي عبر الفكر المحاسبي إذ عدل مفهومها عدة مرات ضمن اصدارات مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومعايير المحاسبة الامريكية (FAS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) ويمكن عد أقدم وأبرز التعريفات للقيمة العادلة تعريف مصلحة الايرادات الداخلية الامريكية المحاسبية (IRS) عام 1959 التي قامت بوضع تعريف للقيم العادلة لأغراض الضريبة بأنها: "**السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع عندما لا يكون الاول مكرها على الشراء ولا يكون الثاني مكرها على البيع ويكون لكلا الطرفين معرفة معقولة الحقائق المرتبطة المعاملة**" (حمد، ٢٠١١: ٣)

واستناداً الى هذا التعريف جرت المنظمات المهنية (مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) ومعيار المحاسبة الأمريكي رقم (107)) في تعريف القيمة العادلة على اساس انها القيم الناتجة عن عملية تبادلية وبين أطراف راغبة لذلك اي بخلاف البيع الجبري او التصفية. وبذلك فأن تعريف القيمة العادلة لا يخرج عن كونه المبلغ الذي سيكون مستلماً من بيع أحد الموجودات أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس

٢-٣ التطور التاريخي لمفهوم القيمة العادلة Historical development of the fair value:

مرت محاسبة القيمة العادلة بتطورات عديدة وملحوظة تزامنت مع الازمات الاقتصادية والمالية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد ولغاية الازمة المالية 2008 فكانت في كل مرة تقف على المحك فأما أن تتم المطالبة باستخدامها أو ايقاف العمل بها ولغرض القاء الضوء على المسار التاريخي لاستخدام منهج القيمة العادلة سنتناول فيما يلي وباختصار أبرز المحطات التاريخية لذلك: -

*** محاسبة القيمة العادلة والأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٢م:**

يمكن القول إنَ أول ظهور لمحاسبة القيمة العادلة كان أوائل العشرينات من القرن الماضي عندما كان للشركات حرية الاختيار بين القيمة الحالية أو القيمة التقديرية أو القيمة السوقية لتقييم الاصول والالتزامات باعتبارها قيمة عادلة لتلك الأصول أو الالتزامات وقد شاع خلال هذه الفترة إجراء تقييم تصاعدي لقيم الاصول الطويلة الأجل في ميزانية الشركات(Emerson et.al,2010:77) وقد تم العدول عن هذا المنهج بسبب اساءة استخدامه من قبل إدارة الوحدات الاقتصادية عن طريق التلاعب بالأرقام المحاسبية عند اعداد التقارير المالية في كثير من الدول الصناعية (رفاعه، 625:2010).

*** محاسبة القيمة العادلة وأزمة النفط ١٩٧٣-١٩٧٤م:**

خلال فترة السبعينات لم تكن الممارسات المحاسبية متسقة اي انه كانت بعض الاستثمارات بالأوراق المالية مسجلة بسعر السوق والبعض الاخر مسجل بسعر الكلفة ومع انخفاض القيم السوقية للكثير من الأوراق المالية خلال ازمة النفط لم يتم عكس هذه الانخفاضات في اغلب الحالات على التقارير المالية وعندما زالت هذه الازمة وتعافت الاسواق لم تكن التوجهات لمحاسبية واضحة المعالم فيما اذا تم رفع قيمة الاوراق المالية التي سبق تخفيض قيمتها من جديد لتصل الى القيمة الدفترية السابقة ام لا ولإيجاد حل لهذه المشكلات، قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB المعيار رقم SFAS12 بعنوان المحاسبة عن بعض الاوراق المالية المتداولة في السوق وهو المعيار الذي يتطلب المحاسبة عن أسهم حقوق الملكية المتداولة(قصيرة الأجل) في السوق بالتكلفة أو سعر السوق ايهما اقل اما بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المتداولة(طويلة الاجل) فان المكاسب او الخسائر غير المحققة في القيمة السوقية لتلك الاوراق المالية لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الا عندما تتحقق عن طريق البيع (أبراهيم، 5:2011).

*** محاسبة القيمة العادلة وأزمة الادخار في الثمانينات:**

خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي برزت مشكلة الادخار والاقتراض في الولايات المتحدة الامريكية وتزايدت مع ارتفاع اسعار الفائدة ومعدل التضخم إذ اضطرت الى دفع سعر فوائد على الودائع أعلى من العائد على الرهن العقاري و بينت ازمة مؤسسات الادخار والاقراض أن القيمة الحالية لبعض الأصول في بعض الحالات اقل من قيمة الالتزامات وكان هذا خفياً على اعتبار ان الشركات المعسرة اقتصادياً لا تظهر خسائرها في تقاريرها المالية بسبب استخدامها التكلفة التاريخية مما خبأ وراء ذلك مخاطر الاستثمار، الامر الذي ادى الى انهيار 797 شركة ادخار واقراض كانت تدير 400 مليار دولار مما دعا الى الاسراع في استخدام القيمة السوقية العادلة لمساعدة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في اكتشاف المشاكل وايجاد الحلول بأسرع وقت واقل تكلفه (إبراهيم، 6:2011). هذه الاسباب كلها ادت الى ظهور توجه دولي من قبل المجاميع المهنية والمعايير الدولية التي طالبت بالتحول في القياس المحاسبي من منهج التكلفة التاريخية إلى منهج القيمة العادلة مبررين ذلك التحول بان منهج القيمة العادلة أفضل مقياس لقيم الأدوات والمطلوبات المالية والعقارات والمنتجات الزراعية ومعالجة فروقات تقييم بعض هذه الموجودات بالقيمة العادلة (مطر والسويطي، 195:2008).

*** محاسبة القيمة العادلة والازمة المالية العالمية 2008:**

كان سبب حدوث الازمة المالية العالمية بسبب التداعيات التي نتجت عن ازمة الرهن العقاري الذي ظهرت في عام 2007 الذي تظهر آثاره في النصف الثاني من عام 2008 بسبب فشل ملايين المقرضين لشراء العقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك الى حدوث هزة قوية في الاقتصاد الأمريكي ووصلت تبعاتها الى اقتصاديات اوروبا واسيا فأطاحت في طريقها بالعديد من البنوك الامريكية والمؤسسات العالمية ورغم الحلول التي قدمت لم تنجح في وضع حد لازمة الرهن العقاري حيث تطورت الى ازمة مالية عالمية (علي، 2:2009)

الامر الذي ادى الى اتهام معايير المحاسبة الخاصة في القيمة العادلة بانها تعد من أهم اسباب نشوء الازمه العالمية وعندها بدئت الدعوات الى توقف تطبيق جميع معايير الخاصة بالقيمة العادلة وكثفت المجالس جهودها للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها ومن أبرز المواقف الجهود التي قام بها كلآ من مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وبيان براءة معايير القيمة العادلة (القشي، 10:2009).

٣-٣ اصدارات المعايير المحاسبية الخاصة بالإبلاغ المالي عن القيمة العادلة:

من المهم الاطلاع على المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة للوقوف على الاسباب التي ادت الى ذلك التوجه ومعرفة الأثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون ان تكون المعلومات المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالملاءمة والموثوقية حتى تكون ملاءمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتكم الاقتصادية وسيتم التركيز على بيان أهم المعايير المحاسبية الدولية التي تناولت القيمة العادلة.

جدول (٢) **اصدارات المعايير المحاسبية الخاصة بالإبلاغ المالي عن القيمة العادلة**

رقم المعيار	سنة الاصدار	عنوان المعيار	مضمون المعيار ومتطلبات الخاصة بالقياس والافصاح عن القيمة العادلة
IAS16	1982	المحاسبة عن الممتلكات والمعدات	وفق هذا المعيار يحق للمنشاة أن تختار ما بين اسلوب التكلفة التاريخية أو اعادة التقييم بنود الأصول الثابتة، ففي حاله امتلاك او تبادل كلي او جزئي للممتلكات والتجهيزات أو غيرها من الموجودات تقاس تكلفة تلك البنود بالقيمة العادلة للأصل المستلم والذي يعادل القيمة العادلة للأصل المضحى به بعد تعديله بأية مبالغ نقدية.
IFRS7	2006	الأدوات المالية الافصاحات	يعد هذا المعيار البديل عن معيار المحاسبي IAS32 ويعالج هذا الاصدار اعداد التقارير المالية حيث ادخل التعديل على المعيار السابق خلال عام ٢٠٠٨ويخص هذا التعديل قضايا التطبيق ويتطلب اعدادها القيام بافصاحات معززه عن قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة لتوفير معلومات مفيدة للمستخدمين ينقسم هذا المعيار الى قسمين: - ١- يغطي القسم الاول الافصاحات الكمية عن الارقام في الميزانية العمومية وكشف الدخل ٢- يتناول القسم الثاني الكشف عن المخاطر هذا ما يأخذ الافصاحات الى مستوى جديد حيث يتم الافصاح عن المخاطر الناشئة عن الادوات المالية من وجهه نظر الإدارة
IFRS9	2009	الأدوات المالية	يعد هذا المعيار اول دفعة من الاستبدال التدريجي لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39) وينص هذا المعيار على متطلبا جديده لتصنيف وقياس الموجودات المالية بموجبه يتم تصنيف الموجودات المالية الى فئتين هما: - ١- الموجودات المالية التي قياسها (لاحقا عند إعداد القوائم المالية) بالكلفة المطفأة ٢- الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
2000	IAS40	الممتلكات الاستثمارية	يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الممتلكات على النحو الاتي: 1- يعتبر السعر السوقي افضل محدد للقيمة العادلة. 2-في حالة عدم وجود سوق نشط فتعتبر الممتلكات المتشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة
2008	IFRS3	ضم ودمج الأعمال	مجموعة من الاسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد عند التملك او دمج الأعمال، يتم تقييم الاوراق المالية المتداولة والاراضي والمباني والمصانع بالقيمة السوقية الجارية وتقيم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بنظر الاعتبار خصائصها (ربح السهم، معدل النمو للأوراق المالية المماثلة، عائد الاسهم)، يتم تقييم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها باستخدام معدلات الفائدة ناقصاً مخصصات الديون غير قابلة للتحصيل، اما بالنسبة لتقييم مخزون البضاعة التامة الصنع وغير تامة الصنع فتقيم بسعر البيع ناقصاً مجموع تكاليف البيع ويقيم مخزون المواد الخام بالكلفة الاستبدالية، بينما تقيم الموجودات غير الملموسة بالقيمة العادلة.
IFRS13	2011	قياس القيمة العادلة	إذ قام الاتحاد الدولي للمحاسبين IASB سبتمبر2005 بتقديم مسودة للمعيار الدولي رقم 13 الذي يتناول قياس القيمة العادلة، وبعد خضوعه للعديد من التعديلات وللسنوات اللاحقة تم اصدار المعيار بتاريخ 2011/5/12 على ان يكون تاريخ التطبيق الفعلي 1-1-2015. وان هذا المعيار لم يتم إصداره ليحل محل أي معيار دولي اخر ،ويناقش المعيار رقم 13 الاتي: 1- تعريف القيمة العادلة. 2- متطلبات الافصاح عن القيمة العادلة. 3- وضع اطار ابلاغ مالي منفرد لقياسات القيمة العادلة. فقد حدد المعيار (13) ثلاثة مداخل (مدخل السوق، مدخل الدخل، مدخل التكلفة) لتقييم وقياس القيمة العادلة.

الجدول من اعداد الباحثين

من ذلك نستنتج ان القيمة العادلة هي القيمة السائدة في كل المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وفي الولايات المتحدة الأمريكية استخدم مقياس القيمة العادلة بشكل واسع لحل معظم مشكلات القياس الموجودة والناتجة عن عدم التوافق المحاسبي. (صالح، 111:2000)

٣-٤ مزايا استخدام القيمة العادلة The Advantages of using The Fair Value:

يتضح مما سبقان العقود الثلاثة الأخيرة شهدت تطورات واسعة في النظرية المحاسبية ادت الى نقل النظرية المحاسبية التقليدية الى آفاق وأطر جديدة واحدثت تغيراً جذرياً في تركيبة القوائم المالية وطرائق اعدادها، ومن أبرز تلك التطورات هو توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو القياس بالقيمة العادلة وبذلك فان الأخذ بالقيمة العادلة لم يأتي من فراغ اذ انه يؤدي الى تحقيق مجموعة من المزايا والتي يمكن ان نجملها في التالي (Palea,2013:15)، (Laux&Leuz,2009:380)، (Sing and Meng,2005:10): -

١- يتفق مدخل القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الاعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

٢- تعكس القيمة العادلة واقع الوحدة الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل.

٣- يتلاءم مدخل القيمة العادلة، ومفهوم المحافظة على رأس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات تودي الى ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تأكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الموجودات.

٤- تعد النتائج المستخرجة باستعمال مدخل القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية ويزود مدخل القيمة العادلة المستثمرين بكافة فئاتهم بوعي وبصيرة ونظرة مستقبلية بقيمة الوحدة الاقتصادية.

٥- لا تتناول محاسبة القيمة العادلة فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في أبعد من ذلك وهي المخاطر المالية الناتجة عن الاحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية. (Ryan,2008:16-18).

٣-٥ مداخل قياس القيمة العادلة:

حدد المعيار المحاسبي الأمريكي (157) ومعيار الابلاغ المالي (IFRS13) ثلاثة مداخل تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة وكما يلي: -

جدول (٣) مداخل وطرائق قياس القيمة العادلة

مدخل السوق Market Approach	مدخل الدخل Income Approach	مدخل الكلفة Cost Approach
يسند هذا المدخل على قياس القيمة العادلة من خلال المقارنة معاملات السوق الأخرى التي تنطوي على معاملات مماثلة في الحصول على موجودات أو تسديد مطلوبات حصلت، مثل الأوراق المالية القابلة للتسويق وقد تكون هناك أسواق لبعض الموجودات الملموسة التي يمكن أن توفر القيم السوقية لتقديرات القيمة العادلة، وبالمقابل فإنه يمكن تحديد القيمة العادلة للكثير من المطلوبات التي تعهدت بها الوحدة الاقتصادية إشارة إلى الصفقات المماثلة في السوق وأدوات الدين المماثلة	يقوم مدخل الدخل عند التقييم بتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية مفترضاً أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية ويقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف التي يتوقع الحصول عليها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق، إن منهج الدخل يعتمد على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن تنشأ بواسطة أحد الموجودات، ثم يتم خصم هذه التدفقات النقدية المتوقعة المطلوبة في معدل العائد الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة في تحقيق تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	يعتمد مدخل التكلفة على المبلغ الذي سيكون مطلوباً حالياً لاستبدال أحد الموجودات، على سبيل المثال، عادة ما يتم تقييم المخزون في التكلفة أو السوق أيهما أقل، إذ إن القيمة السوقية هي تكلفة الاستبدال، لذا يجب عندما يتم تعديل تكلفة استبدال الموجودات الجديدة أن يؤخذ بالحساب عمر الأصل ووضعه الحالي، والاستهلاك، والتقادم

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على (صالح، ٢٠٠٩: ٢٥) (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٣: ٨٢٧) (Hoyle&etal)

٤. خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية (الإطار مفاهيمي):

تعد خاصية الملاءمة احدى الخصائص الرئيسة للمعلومات والتقارير المحاسبية، وتزايد الاهتمام بخاصية الملاءمة من خلال الدراسات التي نوقشت في إطار الدراسات المحاسبية بهدف التأكد من ان التقارير المالية تقدم معلومات ملاءمة ومفيدة لحاجات الأطراف ذات الصلة. وترى الباحثة ان الاحاطة بهذه الخاصية تتطلب الرجوع الى المعنى اللغوي والاصطلاحي لها للمعرفة مدى انطباقهما لفهم المحاسب لهذه الخاصية.

٤-١ تعريف الملاءمة:

إن المعنى اللغوي للملاءمة هو اسم لما هو ملائم وتعني أيضا موافقة، تناسب، انسجام. والملاءمة مصدر (لاءم) ولاءم (فعل) يلائم، ملاءمة، فهو ملائم، والمفعول ملاءم، والملاءمة (اسم). ويرد معنى **الملاءمة في علوم الاجتماع** بانها "هي تكيف الفرد ونموه مع البناء الاجتماعي ومسايرة كل ما هو جديد وحديث". (قاموس المعجم الوسيط، الطبعة الخامسة:٢٠١١)

اما **في مجال الادارة فتعني الملاءمة**" هي أحد الاركان الاساسية التي يتعين على المستثمر الاستناد اليها عند وضع استراتيجية الاستثمارية باختيار مجال وأداة الاستثمار المناسبين من بين الادوات المتاحة ". (معجم اللغة العربية المعاصر).

وبهدف التعرف عن مدى انطباق المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لهذه الخاصية نستعرض بعض من التعاريف الواردة في الادبيات المحاسبية لخاصية ملاءمة المعلومات:

تعريف (Hendrikson) للملاءمة على انها "تلك المعلومات التي تحمل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الاهداف وتسمى الملاءمة للأهداف (Goal relevance) والتأثير في الفهم وتسمى بالملاءمة الدلالية (Semantic relevance) والتأثير في اتخاذ القرارات وتسمى الملاءمة للقرارات (Decision relevance)". أما **الملاءمة للهدف** "تعني بان تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة عندما تمكن المستخدمين من إدراك أهدافهم وهذا أمر يصعب الوصول إلية لان اهداف المستخدمين مختلفة فكل مستخدم تكون لدية اهداف تختلف عن المستخدمين الاخرين بالتالي تعد هذه الخاصية ذاتية لأنها ترتبط بالمستخدمين وأهدافهم المختلفة. **اما الملاءمة الدلالية** "فتعرف بالملاءمة التحذيرية التي تتحقق عندما يفهم مستخدم المعلومات المحاسبية المعنى المقصود به من المعلومات والتي ترغب الادارة بتوصيله اليه. وتعدّ هذه الخاصية ذاتية وغير موضوعية لأنها تتعلق بالمستخدم نفسه ودرجه فهمه للمعلومات المحاسبية" أما الملاءمة للقرارات" فيمكن الوصول اليها عندما تسهل المعلومات المحاسبية عملية اتخاذ القرارات" (Hendrikson,2001:131-134,). كذلك اعطى (Kieso) تعريفا لخاصية الملاءمة بانها" قدره او قابلية المعلومات المحاسبية على احداث تغيرات في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أم تأكيد التوقعات السابقة "(Kieso,2012:48).

٤-٢ عناصر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية

ولعل أهم عناصر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية هي:

أ-القيمة التوكيدية:

إنَ المعلومات عن نتائج قرارات تم اتخاذها تعدّ مدخلات لعمل قرارات تالية مثل هذا النوع من المعلومات يطلق علية بالقيمة الاسترجاعية، اذ تختص بتأكيد أو تصيح التوقعات المسبقة لمتخذي القرارات ويؤكد (Kam) ان المعلومات المحاسبية المقدمة ينبغي ان تكون ذات قيمة تنبؤيه واسترجاعية في آن واحد لكون المعرفة والاطلاع على نتائج النشاطات التي حدثت ستؤدي لتطوير قدرة صانع القرار في التنبؤ بنتائج النشاطات المستقبلية (Kam,2000:703).

ب- القدرة على التنبؤ بالمستقبل:

تتميز المعلومات بقدرتها على توفير اساس يستند اليه للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لمتخذ القرار (مشجل، 1998:27)

اي انه يمكن للمعلومات إحداث الفرق في القرارات من خلال تحسين قدرات متخذي القرارات على التنبؤ او تصحيح توقعاته السابقة لان معرفة نتائج الاعمال التي يقوم بها في السابق تؤدي الى تحسين قدرات متخذ القرار على التنبؤ بنتائج الاعمال نفسها في لمستقبل. (Lewis&Pendrill,1994:15)

٥. أثر استخدام القيمة العادلة على خاصية الملاءمة:

٥-١ قياس القيمة العادلة:

إن اسلوب القياس المحاسبي المعتمد في المصارف عينة البحث هو اسلوب التكلفة التاريخية ويواجه هذا الاسلوب انتقادات كثيرة افرزتها الدراسات السابقة لذا فإنَ القوائم المالية التي يعتقد البعض انها تعبر بصدق وعدالة عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمصارف العراقية ليس صحيحاً، بالتالي أصبح التوجه نحو اسلوب القياس المحاسبي الذي يعتمد على القيمة العادلة حيث ستقوم الباحثة بتقسيم الموجودات وفق مجموعتين وتتم اعادة تقييم كل مجموعه وفق طرق التقييم الخاصة بها:

*** عقارات المصارف (المباني والأراضي):**

سيتم اعادة تقييم عقارات المصارف وفق متطلبات المعيار الدولي (IAS16) حيث يتم بموجبه فصل الاراضي عن المباني وتتم عملية الفصل بالاعتماد على سعر المتر المربع الواحد من البناء الذي يمثل القيمة العادلة بموجب معدل الاسعار السوقية المحددة في السوق من قبل مجموعة من ذوي الاختصاص في المهنة (مكاتب تقويم مجازة) وحسب المعادلة الاتية:

قيمة المباني = مساحة البناء (م٢) × سعر البناء للمتر الواحد

*** موجودات المصارف غير المتداولة (الاثاث، آلات ومعدات، عدد وقالب، وسائل نقل):**

سـتعتمد الباحثة في اعادة تقييم هذه الموجودات على الارقام القياسـية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط، وذلك من منطلق ان الأرقام القياسية تعبر عن أحد المدخل المعتمدة في قياس القيمة العادلة وهو مدخل التكلفة الاستبدالية.

٥-٢ قياس خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية:

ورد في الادبيات المحاسـبية أنموذج لقياس خاصـية ملاءمة المعلومات في القوائم المالية الذي يحتوي على المتغيرات المسـتقلة هي (الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية)، مع (سعر السهم) بعد ستة أشهر من نهاية السنة المالية باعتباره متغيراً تابعاً.

وسيتم الاعتماد على الانموذج ادناه: -

يتم قياس الملاءمة من خلال العلاقة بين المحاسبة وبيانات السوق وعلى وجه التحديد تتم دراسة العلاقة المتزامنة بين كل من سعر السوق للسهم t+6 شهور وكذلك النتائج المحاسبية المرتبطة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية في الوقت t

(Francis and Schipper 1999,Barth) ويتمثل النموذج المستخدم بالمعادلة التالية: -

$$P_{it}+6 = A_0 + A_1 Post + A_2 BvPs_{it} + A_3 EPS(1)_{it} + A_4 Post * BvPs_{it} + A_5 Post * EPS_{it} + unit + 6 \quad (1)$$

حيث تتمثل متغيرات النموذج بما يلي: -

Pit+6= سعر السهم في الوقت t+٦ أشهر.	**EPS (1)** = الدخل (قبل البنود الاستثنائية) للسهم الواحد.
BvPs= القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد.	**Post**= المتغير الوهمي يساوي ١ للفترة بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

ان استخدام هذا النموذج سيمكن المستخدمين للمعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارتهم الاستثمارية بصوره افضل بالإضافة الى انه يبين درجة الملاءمة قبل اعداد المعايير الدولية وبعدها من خلال المتغير الوهمي (Post)، وعلى وجه التحديد بالنسبة للفترة التي تلي الاعتماد يكون معامل القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوياً الى (a2) زائد (a4) ويكون معامل الارباح مساوياً الى (a3) زائد(a5) وبالتالي اذا كان المعاملان(a4وa5) موجبين أو(سالبين) وذوي دلالة احصائية، فان هذا يعني ضمناً إن ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح على التوالي تكون اكبر(اصغر) في الفترة التالية للاعتماد، إذ يتم تحديد مدى ملاءمة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من خلال الانموذج الخطي اعلاه الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، مع سعر السهم في السوق في نهاية الفترة المالية باعتباره متغيراً تابعاً. إذ يتم قياس خاصية الملاءمة من خلال العلاقة بين المحاسبة وبيانات السوق، وعلى وجه التحديد تتم دراسة العلاقة المتزامنة بين كل من سعر السوق للسهم والنتائج المحاسبية المرتبطة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد وصافي الربح للسهم الواحد في نهاية الفترة المالية.

من خلال ذلك يتم تحديد قدرة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية لتفسير أسعار الأسهم المستقبلية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. إذ كلما ارتفعت هذه القدرة، كلما ارتفعت درجة ملاءمة البيانات المحاسبية المحددة، حيث أن المستخدمين يكونون قادرين على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل. وعلى وجه التحديد، إذا كان معاملا القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح موجبين (سالبين) وذوي دلالة إحصائية، فإن هذا يعني ضمنا أن ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح على التوالي، تكون أكبر (أصغر) في الفترة التالية، أخيرا تم استخدام المنهج النسبي أيضا لكشف التغيير في الملاءمة. وعلى وجه التحديد، يتم تحديد معامل التحديد R2 للانحدار للبيانات المتعلقة بالمتغيرات المذكورة آنفا. فإذا كان معامل التحديد (R2)، أعلى (أقل)، فهذا يعني أن القدرة التفسيرية للمتغيرين المستقلين على أسعار الأسهم المستقبلية تكون أعلى (أقل)، مما يشير إلى زيادة (نقصان) درجة ملائمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح. وقد تم اختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين R2 من خلال الاختبار المستخدم.

اختبار فرضية البحث بالاعتماد على النموذج الخاص بقياس الملاءمة

ولاختبار أثر المتغيرين المستقلين القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وصافي الربح للسهم بالقيمة العادلة على المتغير التابع سعر السهم في السوق وانعكاس ذلك على ملاءمة البيانات المالية فقد تم ا اختبار فرضية البحث بالاعتماد على بيانات المصارف عينة البحث للسنة المالية ٢٠١٦باستخدام انموذج القياس المعتمد يوضح جدول (٤) نتيجة اختبار الفرضية العدمية

"**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة للمصارف عينة البحث في خاصية الملاءمة**"

وكانت نتائجها كالآتي:

١- إنَ معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرات أنموذج الانحدار القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وصافي الربح للسهم بالقيمة العادلة وسعر السوق للسهم في نهاية السنة المالية (٢٠١٦) كانت قيمته (0.98)وهي قوية جدا. أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغيرين المستقلين القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وصافي الربح للسهم بالقيمة العادلة على المتغير التابع سعر السهم في السوق فقد كانت قيمته (0.95) وهي قوية جدا ايضا. وتدل هذه النتيجة على أن القدرة التفسيرية للمتغيرين المستقلين على أسعار الأسهم المستقبلية تعد عالية، مما يشير إلى زيادة درجة ملائمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح.

٢- إنَ قيمة كل من معاملات بيتا التي تشكل معاملة الانحدار المتعدد للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغيرين المستقلين على المتغير التابع هي (0.517) و(0.064) و(0.689-) على التوالي. وبما أن معامل القيمة الدفترية لحقوق الملكية موجب فهذا يعني انه عندما تزيد القيمة الدفترية لحقوق الملكية فإن سعر السهم في السوق يميل للارتفاع، الا أن هذه النتيجة ليست معنوية إحصائيا. كذلك لأن معامل صافي الربح السنوي للسهم بالقيمة العادلة سالب فهذا يعني ضمنا أن ملائمة الأرباح ممكن أن تميل للانخفاض في الفترة التالية عند زيادة اسعار الأسهم في السوق، على الرغم من انها ليست معنوية إحصائيا ايضا.

٣- أما قيمة اختبار (t) للمعامل الثابت فقد بلغت (7.631) وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.043) والتي هي أصغر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المعامل الثابت تبلغ (0.517) عندما تكون قيمة المتغيرين المستقلين صفرا. كذلك، بلغت قيمتا اختبار (t) لمعاملي المتغيرين المستقلين (3.983) و(3.036-) على التوالي، وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.0157) و(0.0203) على التوالي وهما أصغر من مستوى المعنوية المختارة (0.05).

جدول (٤): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيري البحث المستقلين القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وصافي الربح للسهم بالقيمة العادلة على المتغير التابع سعر السهم في السوق

معامل التحديد R	0.98		
مربع معامل التحديد R Square	0.95		
	قيمة اختبار F		مستوى المعنوية .Sig
	9.777		0.0221
الانحدار Regression	معاملات بيتا Beta Coefficients	اختبار (تي) Test (t)	المعنوية .Sig
الثابت	0.517	7.631	0.043
القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم للسنة ٢٠١٦	0.064	3.983	0.0157
صافي الربح للسهم للسنة ٢٠١٦	-0.689	-3.036	0.0203

٤- أخيرا تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (٤) الى معنوية تحليل الانحدار المتعدد احصائيا، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (٩,٧٧٧) وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (٠,٠٢٢١) وهو أكبر من مستوى المعنوية المختارة (٠,٠٥). وتدل هذه النتيجة على قبول الفرضية البديلة وجود أثر معنوي احصائيا للمتغيرين المستقلين القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وصافي الربح للسهم بالقيمة العادلة على المتغير التابع سعر السهم في السوق ورفض فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود أثر معنوي احصائيا للمتغيرين المستقلين القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم وصافي الربح للسهم بالقيمة العادلة على المتغير التابع سعر السهم في السوق وبالتالي انعكاس ذلك على ملاءمة البيانات المالية.

الاستنتاجات:

عرض اهم الاستنتاجات البحث:

١- يعد مدخل الكلفة التاريخية أساس التسجيل والقياس المحاسبي إلّا أنه لم يعد قادر على مسايرة التغيرات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم مما دفع بالفكر المحاسبي بالبحث عن طرق قياس بديلة منها القيمة العادلة ٠

٢- إن الاعتماد على مدخل القيمة العادلة في القياس والافصاح يزيد من جودة وشفافية التقارير المالية كما يساهم في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة والتقييم الجيد لأداء الإدارة.

٣- بينت نتائج التحليل الاحصائي ان درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية في حالة اعتماد القيمة العادلة تكون أكبر ممَا عليه في حالة اعتماد الكلفة التاريخية.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يوصي الباحثين بما يأتي:

١- اســـتعمال مدخل القيمة العادلة في القياس المحاســـبي لما يتمتع به من قدرة على إظهار معلومات عن القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية ولما يوفره من قاعدة صالحة يستند اليها مستعملو تلك المعلومات في اتخاذ قرارتهم الاقتصادية ٠

٢- العمل على شـمول الاراضـي والمباني بجداول الاسـعار القياسـية التي تنشـرها وزارة التخطيط لأنها تعد من اهم عناصـر الموجودات بالنسبة للمصارف.

٣- ترسـيخ مفهوم القيمة العادلة وخصـائصـها وطرق قياسـها من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني لمعدي البيانات المالية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة الى القيام بدورات تدريبية متخصصة في المعايير الدولية لممارسي مهنة المحاسبة.

٤- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بعدَه الجهة العليا والمشرفة على عمل جميع المصارف العراقية بإعادة تنظيم ومراجعة التعليمات الصـــادرة عنه بما يتوافق مع متطلبات الانظمة والقواعد المحاســـبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بإعادة تقييم الموجودات.

٥- تعديل قواعد المحاسبة العراقية للالتزام بالمعايير الدولية وخصوصاً الالتزام بقواعد القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة.

المصادر:

١- ابراهيم، نبيل عبد الرؤف، "**دلالة العلاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة** "، مجلة المعهد العالي للحاسبات وتكنلوجيا المعلومات، العدد ١٧، ٢٠٠٩.

٢- القشي، ظاهر شاهر، "**إثر الازمه المالية على جهات تشريع معايير المحاسبة** "، بحث منشور في جامعه الشرق الاوسط، العدد ٧٩، ٢٠٠٩.

٣- جمعه، احمد حلمي، "محاسبة الأدوات المالية "، الاعتراف والقياس – التحوط –العرض–الافصاح، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٤- حماده، طارق عبد العال، "**المحاسبة عن القيمة العادلة** "، مصر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣.

٣- مطر، محمد السويطي، موسى، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس –العرض – الإفصاح** "، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، ٢٠١٢.

٤- رفاعه، تامر فريد، "**أثر تعليمات مصرف سوريه المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والافصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقآ للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية** "، بحث منشور في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٦)، العدد الاول، ٢٠١٠٠

٥- القشي، ظاهر شاهر، "**أثر الازمه المالية على جهات تشريع معايير المحاسبة** "، بحث منشور في جامعه الشرق الاوسط، العدد ٧٩، ٢٠٠٩.

٦- صالح، نضال جاسم محمد علي، "**تقويم كفاءة اداء المصارف التجارية** "، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعه بغداد، ٢٠٠٠.

٧- صلاح، حواس، "**التوجه نحو معايير الابلاغ الدولية** "، أطروحة دكتوراه مقدمه الى جامعه الجزائر، كلية العلوم والتيسير والعلوم الاقتصادية، ٢٠٠٨.

٨- مشجل، هاني حميد، "**أثر متغيرات البيئة الخارجية في نظم المعلومات المحاسبية** "دراسة تطبيقيه في عينه من شركات المقاولات في القطاع الاشتراكي، اطروحة دكتوراه فلسفه في المحاسبة، كليه الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٨٠

المصادر الاجنبية:

1. Ernst & Yong **"Accounting for the credit crisis"** part 2 July 2008, http: //www.ey. com/ / IFR

2. Fiechter**,** Peter **(Reclassification of Financial Assets under IAS 39**: **Impact on European Banks**' **Financial Statements)**. Accounting in Europe, 2011, vol. 8, issue.
3. Hendriksen, Eldon's. And Breda Michael f. Vah**." Accounting Theory**" MC GRAW-Hill. International، Edition, NY, 2001.
4. Hoyle, Joeb, Schaefer, Thomasf, Doupnik, T: mothy.s**."Advanced accounting** " 2011, mc.Graw- Hill.
5. Kam, Vernon & John wiley& sons,**" Accounting Theory"** Inc., 2000.
6. Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., Kimmel, Paul, **"Financial Accounting** ", 14thEdition Update Package, John Wiley & Sons, USA, 2012.
7. Laux, Christian&Leuz, Christian " t**he crisis of fair value accounting: making sense of the recent debate "**Accounting, Organazations and Society 34, 2009.
8. Needles , Belverd E, Powers , marian&Crosson , susanv**"Principles of Accounting "** 11thed , south – western Cengage Learning , Mason , USA ,2011. 6- Barth, M, Landsman, W&Long M."**International accounting standards and accounting quality "**journal of accounting research, 46(3).2008.
9. Palea, Vera**"Fair value Accounting and its usefulness to Financial Statement users"** Department of Economics and Statistics – university of Torino, Italy, 2013.
10. Ryan, Stephen. G, **fair value accounting: understanding**. The Issues Raised by the school of Business, New York City, 2008.
11. Sing Ting Yieng, MengSooChoon**," Fair value Accounting – Relevance, Reliability and progress in Malaysia**", 2005.
12. http:// www.Jasplus.com /en-us/ standards /international / ifrs –en- us -